مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

سياسات التخطيط الحضري المستدام ودورها في تحقيق المساواة المكانية دراسة حالة مدينة دمشق

نيفين رياض الزيبق*

(تاريخ الإيداع 18 / 11 / 2014. قُبِل للنشر في 4/ 12 / 2014)

□ ملخّص □

يُعدُّ التخطيط الحضري المستدام من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، ولكنَّ أساليب وطرائق العمل بها ماتزال غير واضحة المعالم بشكلٍ كافٍ، ولاسيّما دورها في تحقيق المساواة المكانية والارتقاء بالمناطق المهمشة، لذلك انطلق البحث من تأسيس قاعدة نظرية من خلال تعريف مفهومي التخطيط الحضري المستدام والمساواة المكانية والعلاقة بينهما، والتوصّل إلى أهمّ المؤشّرات التي تقيس المساواة المكانية. ثم دراسة وتحليل التجربة التنموية للبرازيل ومدينة برشلونة للوصول إلى أهم سياسات التخطيط الحضري المستدام التي استطاعت تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية من أجل تحقيق تنمية متوازنة مستدامة، ثم قام البحث بدراسة وتحليل الواقع الراهن لمدينة دمشق وريفها الملاصق ورصد أهمّ المؤشّرات التنموية فيهما وصولاً إلى أهمّ التوجّهات التنموية والسياسات التخطيطية التي يجب اتّباعها لتنمية المدينة والإرتقاء بالمناطق المهمّشة فيها، وتحسين مستوى معيشة الأفراد وصولاً إلى تحقيق مساواة مكانية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري، الاستدامة، سياسة تنموية، مساواة مكانية ، المناطق المهمّشة، مدينة دمشق، المؤشّرات، العدالة الاجتماعية.

* ماجستير– كلية الهندسة المعمارية _ جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

Sustainable Urban Planning Policies & their role in Achieving Spatial Equity A Case Study: City of Damascus

Niveen Riad al-Zebaq*

(Received 18 / 11 / 2014. Accepted 4 / 12 / 2014)

□ ABSTRACT □

Sustainable urban planning is one of modern and contemporary themes, but the techniques and methods of working out are still unclear enough, especially its role in achieving spatial equity and the advancement of neglected areas.

The research started from the definition of the concepts of sustainable urban planning and spatial equity and the relationship between them, then reaches to the most important indicators that measure spatial equity. It Studies and analyzes the developmental experience of Brazil and the city of Barcelona to reach the most important sustainable urban planning policies that have been able to achieve integration between the economic, social, environmental and urban policies in order to achieve balanced sustainable development. Then the research studies and analyzes the current reality of the city of Damascus and its adjacent countryside, and monitors the most important development indicators in them. Then it comes to the most important development trends and policy planning that must be followed for the development of the city and improving its neglected areas, to improve the standard of living then achieve spatial equity.

Keywords: Urban Planning; Sustainability; Development Policy; Spatial Equity; Marginalized Areas; City of Damascus; Indicators; Social Justice.

* **Master, Faculty of Architecture, University of Damascus, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تعاني العديد من مدن العالم المتقدّمة والنامية على حدٍّ سواء من التركّز السكاني الكبير ضمن محيطها العمراني الذي غالباً ما يترافق مع إشكالياتٍ عديدةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وبيئيةٍ تؤثّر سلباً على الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة، ويزداد الوضع تدهوراً في حال غياب عدالة التوزيع فيما بين الأقاليم والمدن، وتعاني مدينة دمشق كغيرها من مدن العالم الميتروبوليتانية من العديد من الإشكاليات التخطيطية والتي من بينها وجود تفاوت مناطقي واضح وقريب جغرافياً بشكل كبير، الأمر الذي يستلزم وضع سياسات تنموية مستدامة لضمان عدالة التوزيع والنمو، واستناداً إلى ما سبق يناقش البحث الإشكاليات الآتية:

-اختلال التوازن التنموي في جميع المؤشّرات بين المناطق الحضرية المركزية والريفية.

-فشل السياسات التخطيطية الحضرية في التصدّي للتحدّيات التي تواجه المدن والأفراد، بسبب عدم قدرتها على تحقيق التكامل بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصولاً إلى سياسة حضرية مستدامة.

-مشاكل اجتماعية واقتصادية عديدة تتجلى بانتشار الفقر والعشوائيات، تدني مستوى الخدمات التعليمية والصحية، انتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة بشكل عام ولاسيما في المدن الكبرى نتيجة التركز السكاني الكبير الذي لايترافق عادةً مع سياسات إسكانية وتخطيطية جيدة.

-ضعف العدالة الاجتماعية والمساواة المكانية ضمن المدينة الواحدة وضمن مدن الإقليم على المستوى الوطني.

أهمّية البحث وأهدافه:

يُعدُّ التخطيط الحضري المستدام من الموضوعات الحديثة والمعاصرة ؛ حيث تتعدد أساليب وسياسات تحقيقه وتختلف من دولة إلى أخرى و من إقليمٍ إلى آخر ومن مدينةٍ إلى أخرى، إلّا أنَّ بيان انعكاس هذه السياسات على الوضع الاجتماعي ودورها في تحقيق تنمية اجتماعية تتكامل مع التنمية الاقتصادية هو أمرٌ غير واضحٍ بشكلٍ كافٍ ومن ثمّ يهدف البحث إلى: وضع أسس ومفاهيم نظرية حول التخطيط الحضري المستدام والمساواة المكانية والعلاقة بينهما. ودراسة مفهوم المساواة المكانية من وجهة نظر تخطيطية، والتوصّل إلى أهمّ سياسات التخطيط الحضري المستدام القادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثمّ المساواة المكانية من خلال دراسة تجارب دول نامية وأخرى متقدمة بما يفيد حالة الدراسة. ووضع سياسات للتخطيط الحضري المستدام في مدينة دمشق تدرس كيفية انعكاس مفهوم العدالة الاجتماعية "مكانياً" ومن ثَمّ تحقيق "المساواة المكانية" بما يحقّق أهداف التخطيط الحضري المستدام.

وتأتي أهمّية هذا البحث كونه يُعدُّ من أوائل الأبحاث في الوطن العربي الذي عمل على تعريف مفهوم المساواة المكانية تخطيطياً وبشكلٍ مستدام، وربطها بسياسات التخطيط الحضري المستدام وصولاً إلى آليّة عمل قاردة على الإرتقاء بالمناطق الضعيفة تنموياً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومن ثَمّ تحقيق عدالة اجتماعية وتوازن تنموي قادر على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

طرائق البحث ومواده:

اعتمد البحث على طريقة عمل ومنهجيّة تتمثّل في مجموعة من الخطوات، تنطلق من أسس ومفاهيم نظرية حول التخطيط الحضري المستدام والمساواة المكانية، وضمن هذا الإطار اعتمد البحث المنهجيات الآتية:

-بحثي استقرائي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالتخطيط الحضري المستدام كأحد أدوات التنمية الإقليمية ودراسة كل ما يتعلق به من أهداف وسياسات ومؤشّرات وارتباطه بمفهوم المساواة المكانية.

-تحليلي مقارن يدرس مجموعة من التجارب التي ساهمت في تحقيق عدالة اجتماعية ضمن مدنها وأقاليمها ومن ثمّ إجراء مقارنة بين سياسات هذه التجارب.

-استشرافي تطبيقي من خلال وضع مجموعة من السياسات القادرة على تحقيق المساواة المكانية وتطبيقها على مدينة دمشق، واستنتاجي في صياغة مجموعة من التوصيات بغية تحقيق التنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة لمدينة دمشق، ولتحقيق الأهداف السابقة اعتمد البحث على مجموعة من الأدوات:

-الكتب والمراجع والأدبيات العربية والأجنبية والمواقع الالكترونيّة المتعلقة بموضوع البحث.

-الخطط المكانيّة الموضوعة في دمشق مثل الخطة الخمسية العاشرة، إضافةً إلى الدراسة المُقدَّمة من قبل هيئة التخطيط الإقليمي بعنوان "الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي" إلى غيرها من المراجع.

النتائج والمناقشة:

4-1- مفهوم التخطيط الحضري المستدام (Sustainable Urban Planning)

يندرج التخطيط الحضري المستدام بما يشمل من سياسات وآليات وأدوات ضمن فروع التخطيط الإقليمي، فهو أداة وآليّة رئيسة تسهم في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة تحت "إطار وطني شامل" يصوغ الخطط والسياسات التنموية محلياً وإقليمياً ووطنياً بما يؤدي إلى تكاملها ويحقّق الأهداف المرجوّة منها، وقبل دراسة التخطيط الحضري المستدام وبيان دوره في تحقيق المساواة المكانية، ينبغي التعرف على مفهومي التخطيط الحضري والاستدامة، فعلى الرغم من بساطة التعريف إلّا أنَّ هناك آراءً متباينةً حول الفرق ما بين التخطيط الحضري أو المديني أو حتى العمراني ضمن العديد من الدراسات العالمية والمحلية وأيّها يتمُّ اعتماده ضمن موضوع البحث.

فوفقاً لِـ (أبو عياش) فقد عرّف **التخطيط الحضري** بأنّه "تطبيق رؤية معينة، من أجل أهداف محددة، ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، أي وضع استراتيجية محدّدة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسّعها، بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات تتحقّق معه أقصى فوائد للسكان"[2].

وعَرَّف (وليم ريتشارد RICHARD H. WILLIAMS) **التخطيط الحضري** بأنّه "عملية تنموية تجمع بين الجغرافية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لمجتمع ما ضمن مدينة ما، وبذات الوقت هو أسلوب علمي منظّم يدار بطريقة تقنية، وسياسات تنموية مستدامة، مستمرة، شاملة، متوازنة، لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، ومن ثَمّ تنظيم الحيز الفيزيائي للمكان، طبقاً لاستراتيجية شمولية متكاملة" [24].

أما محليّاً وبالرجوع إلى قانون الإدارة المحلية لعام 1970، والوثائق الصادرة عن وزارة الإدارة المحلية في تلك الفترة، يتّضح أنّ هناك اعتماداً كاملاً على مصطلح التخطيط العمراني كعملية سائدة في تلك الفترة، إلا أن المفهوم أخذ بُعداً شمولياً أكبر من ذلك في بداية الألفية الجديدة؛ حيث اعتمدت الخطّة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية (2006-2010) على مصطلح التنمية الحضرية، كونه يُؤكّد على العلاقة بين الريف والحضر ومن ثَمّ الجمع بين التنمية الريفية والتنمية العمرانية معاً وعلى كافة المستويات[11]، وبعد تحليل ومقارنة أهمّ الدراسات والمواضيع العلميّة المنشورة المتعلقة بموضوع البحث، يتبيّن أنَّ أغلبها اعتمد مصطلح التخطيط الحضري كمفهوم أعمّ وأشمل من التخطيط العمراني أو (المديني)، لأنَّ مصطلح (حضر) في اللغة العربية يدلُّ على مناطق الاستقرار البشري ويضم ذلك الريف والمدينة معاً، و بذلك يتضمّن التخطيط الحضري دراسة متكاملة للمدينة والريف على حدٍّ سواء والعلاقة التبادلية بينهما كمناطق للاستقرار البشري.

أما الاستدامة فقد عرّفها (إيميلي فيشر Emily Fisher وهو مخطّط عمراني في جامعة كاليفورنيا) عام 2003 بأنّها " القدرة على التعايش بطريقة تحقّق الرفاه الاقتصادي وتحافظ على البيئة الطبيعية، وتحقّق فرصاً متساوية لجميع

الناس للاستفادة من نوعية حياة أفضل ومن ثَمّ تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتمُّ ذلك من خلال دمج وتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للريف والحضر معاً ضمن إطار واحد ومشترك" [19].

وعموماً ما يزال مفهوم الاستدامة إلى اليوم في العديد من الدول النامية ولاسيما العربية يقتصر على البعد البيئي فقط، وعلى كيفية حماية الإنسان والمكان من التلوث، وعالمياً ما تزال الاعتبارات البيئية ذات أهمّية أكبر من رفاهية البشر كُلّما طُرِح مفهوم الاستدامة. فالحفاظ على البيئة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية أمرٌ مهمٌّ، ولكن تلبية الاحتياجات الأساسة للأفراد من (سكن، غذاء، تعليم، صحة) وتوفير الوسائل الاقتصادية التي يمكن من خلالها تأمين هذه الاحتياجات هو الأمر الأهمّ ولابد أن يكون من أولويات أي سياسة تخطيطية اليوم، ومن ثَمّ ارتبط مفهوم التخطيط الحضري بالاستدامة كعملية رئيسة لم يعد بالإمكان تغييبها عن أي خطة تنموية وطنية أو إقليمية. ونتيجة لذلك أصبح لزاماً على المخططين والمعماريين في سورية استناداً إلى الخطة الخمسية العاشرة وما تبعها من قوانين تقديم دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA: Strategic Environmental Assessment)

للمشاريع العمرانية والتخطيطية بحيث تأخذ كافة الاعتبارات البيئية بالتوازي مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية خلال المراحل المبكّرة من التخطيط.

يتضّح مما سبق أنَّ مفهوم التخطيط اتّسع ليشمل استثمار الموارد الموجودة ضمن الإقليم أو المدينة والتي من ضمنها المورد البشري، وذلك من خلال صياغة تصورات طويلة الأمد تأخذ بالاعتبار التطورات التقنية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وانعكاساتها على الأوضاع المحلية.

ومن ثَمّ يمكن تعريف **التخطيط الحضري المستدام** بأنّه "ممارسة إجراءات تعتمد على قواعد وأسس ومعايير ضمن المناطق الحضرية بحيث تجمع الجوانب العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تنمية هذه المناطق وتطويرها، من خلال العمل بأساليب تتكامل فيها الأبعاد المكانية مع الأبعاد الزمانية والنوعية (الديموغرافيا ونوعية الحياة)، وفق الأسس والمبادئ التي تطرحها المنظّمات الدولية والجهات المحلية الحكومية، ومن خلال تحقيق التوازن بين السياسة العامة للدولة ومتطلبات المجتمع دون هدرٍ في الموارد، لضمان حصول الأفراد على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادلٍ ومتساوٍ".

4-2 تعريف المساواة المكانية (spatial Equity)

يُعدُّ مفهوم المساواة المكانية من المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي تدرس العلاقة بين الإنسان والمكان، ويتواجد المفهوم حالياً ضمن كافة خطط الدولة الوطنية منها والإقليمية وحتى المحلية، وللوصول إلى تعريفٍ واضحٍ للمساواة المكانية، لابدَّ من التعرف على مكونات هذا المصطلح وهي المساواة "Equity " والمكان "Spatial".

فمفهوم المساواة من الناحية اللغوية وبالرجوع إلى معجم الوسيط هي مصدر الفعل(ساوى)، ساوى يساوِي مُساواةً ، فهو مُساوٍ، وساوى بينهما أو"سوّى" يعني جعلهما متعادلَيْن ومتماثلين، وساوَى صاحِبَهُ: ماثَلَهُ وعادَلَهُ، و سَاواهُ بِهِ يعني رَفَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بِهِ مَبْلَغَهُ ، وسَاوَى بَيْنَ النَّاسِ: عادَلَ بَيْنَهُمْ وأَصْلَحَ. وبذلك تدلُّ المفاهيم على أنّ مفهوم المساواة يشير إلى العدالة بين الأفراد بغض النظر عن أي مستوى فيما بينهم، وفيما يتعلق بمفهوم المكان؛ فهو وفقاً لما وَرَدَ في معجم الوسيط هو اسم والجمع هو أمكنة وأماكن، وهو الموضع أو الحيز أو الفراغ. أمّا تخطيطياً فالحيز المكاني هو "موقع جغرافي معين، يتمتع بخصائص وميزات وعناصر مكونة له (بشرية ومادية كالأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية"[1].

وفيما يتعلّق بمفهوم المساواة المكانية فقد تعدّدت الدراسات وكذلك محاولات تعريفه، واختلفت الأهداف المرجوّة منه، حيث تُعدُّ المساواة المكانية مفهوماً جديداً ظهر في نهايات القرن العشرين في الدول الأوروبية وتكرّر

في تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي، وبدأ منذ فترة بدخوله كمصطلح جديد في الشرق الأوسط والدول النامية الأجنبية منها والعربية، فهو يعبّر بدوره عن الاحتياجات والمشاكل التي تنتج عن التباينات المكانية، والجهود المبذولة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن مكان معين ومن ثَمّ تحقيق المساواة المكانية.

والمساواة المكانية وفقاً لِـــ "محمد عبادي" 2008 عُرِّفت بأنَّها: "تساوي إمكانية الأفراد في الوصول إلى المدارس، والمنشآت الصحية، والفعاليات الثقافية، والمساواة في توفر فرص العمل لكافة الأفراد والمساواة في فرص التعليم ونوعيته، والمساواة في القدرة على المشاركة في الفعاليات الثقافية الإقليمية والمحلية ولكافة الأعمار، كذلك يجد "عبادي" أنَّ المساواة المكانية تكون بمساواة ذوي الاحتياجات الخاصة مع باقي أفراد المجتمع في كافة الفرص (فرص العمل والتعليم وفرص الوصول إلى المرافق العامة)، واستناداً إلى التعريف السابق؛ فقد أكّد "عبادي" على ضرورة وصول كافة الأفراد إلى الفعاليات الخدمية (تعليم، صحة، بنية تحتية) والثقافية بشكلٍ عادلٍ [18].

كما عُرّفت المساواة المكانية وفقاً لمجموعة من الباحثين في جامعة تايوان عام 2009 على أنّها:"تساوي الأفراد في قدرتهم على الوصول إلى المرافق العامة الأساسة (اعتماداً على المسافة)، وتساوي هذه الخدمات العامة بالنسبة للكمّ والنوع، وأن لا يكون توزيع هذه المرافق العامة مرتبطاً بالأنماط الاجتماعية الموجودة ضمن الحيز المكاني، وأن يتمَّ الأخذ بالاعتبار أكثر الأشخاص استخداماً لهذه المرافق العامة" [22].

يتضح من التعاريف السابقة أنَّ المساواة المكانية هي امتداد لمفهوم العدالة الاجتماعية، حيث تركّز على كافة الفئات الاجتماعية وخاصة المهمّشة منها من خلال توزيع عادل للموارد على كامل الحيز والفراغ المكاني.

واستناداً إلى ما سبق يمكن تعريف المساواة المكانية من وجهة نظر تخطيطية بأنّها "التوزيع العادل للموارد الموجودة في حيز جغرافي ما من خلال خطط وسياسات معينة تهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف على كافة المستويات (اقتصادية واجتماعية وبيئية) بما يحقّق تنمية محلية وإقليمية متوازنة، ويؤمّن للأفراد متطلباتهم الأساسة التي تضمن لهم حياةً كريمة".

4-3- دور التخطيط الحضري المستدام في تحقيق المساواة المكانية

يستند التخطيط الحضري المستدام إلى مبادئ وأسس يتمُّ بموجبها توجيه المدن بصفاتها (السكنية والخدمية والتجارية والنقل والمواصلات والمناطق الخضراء والترفيهية وغيرها) وذلك وفق مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية المتكاملة بحيث تتحقّق المساواة المكانية وذلك من خلال:

-توجيه الخطط المكانية والموارد البشرية والمادية بطريقة متساوية وعادلة لكافة المناطق والمدن دون الأخذ بالاعتبار الأنماط الاجتماعية أو مناطق التكتّل الاقتصادي والتوطّن الصناعي، لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين المحافظات والمدن من جهة؛ وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى.

-الاستثمار الأمثل للإمكانات الطبيعية والمادية والمزايا النسبية المتوفرة في كلِّ إقليم أو مدينة أو منطقة، والبحث عن فرص لاستثمار الموارد الموجودة ضمن المناطق الضعيفة تنموياً في الإقليم والمدينة، وخاصة تلك التي تعاني من تدهورٍ في معظم مؤشّرات التنمية، كارتفاع نسب البطالة والأمية والفقر وضعف الخدمات والبنية التحتية وغيرها من التحديات التي تعيق عملية التنمية، وتوجد هذه المناطق في كافة مدن وأقاليم العالم بنسب مختلفة، فقد توجد ضمن المدينة على شكل تجمعات عشوائية محيطة، أو على شكل متّصلات تحيط بمراكز المدن بشكلٍ منفصلٍ أو متّصلٍ، ضمن نطاق محدد أو كبير، أو على مستوى أرياف بمساحة كبيرة جداً.

-توليد فرص عمل كافية من خلال مشاريع تنموية تتوضّع بشكلٍ عادلٍ ومتوازن على كامل مساحة المدينة أو الإقليم، مع التركيز على المناطق الضعيفة تنموياً والتي سبق ذكرها، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فاعلة تنعكس بدورها إيجاباً على التنمية الاجتماعية.

ومن ثَمّ تجتمع مبادئ وأسس التخطيط الحضري المستدام وتتكامل من أجل تحقيق توازن تنموي يضمن حصول الأفراد على حقوقهم في الحياة الكريمة ضمن سكن مناسب يلبي متطلبات الفرد الأساسة، ضمن بيئة سليمة ونظيفة، مع توفير فرص التعليم والعمل للجميع من كافة الطبقات الاجتماعية، مع توفير شبكة من المرافق العامة من مياه شرب وصرف صحي، وتهيئة الأماكن المناسبة لإقامة الخدمات العامة عليها من مدارس ومستشفيات وأماكن ترفيه. كما هو موضح بالشكل (1)، ومن ثَمّ تحقيق مساواة مكانية حقيقية على المستوى الوطني.

شكل (1) العلاقة بين التخطيط الحضري المستدام والمساواة المكانية. المصدر : إعداد الباحثة

4-4- المؤشّرات الدولية لقياس المساواة المكانية:

يُعدُّ المؤشّر مقياساً يُلخِّص معلومة تُعبّر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يَستفسر عنها صانع القرار، و يُقدّم المؤشّر الحضري معلومة كميّة أو نوعيّة تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية، وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط لتحسين جودة حياة مواطني المدينة [5]. وتتعدّد المؤشّرات التي يتمُّ اعتمادها لقياس المساواة المكانية عالمياً، ففي بعض الدول ولاسيما النامية كان حصول الأفراد على متطلبات الحياة الأساسة يُعدُّ مؤشّراً على تحقيق المساواة المكانية، أمّا في بعض الدول المتقدمة فقد ارتفعت بمستوى مؤشّراتها لتصل إلى توافر كامل خدمات الرفاهية كمقياس لتحقيق المساواة المكانية، وبين هذين المؤشّرين ظهرت العديد من المؤشّرات التي اعتمدتها دول أخرى، حيث يقوم كل بلد باختيار المؤشّرات التي تتلاءم مع أولوياته والقضايا المحلية التي تواجهه وأهدافه التنموية المنشودة، ويوضّح الجدول (1) أهمّ المؤشّرات التي تمّ اعتمادها عالمياً لقياس المساواة المكانية.

الجدول(1) أهمّ المؤشّرات التي تمّ اعتمادها عالمياً لقياس المساواة المكانية.

المؤشّرات التي اعتمدها الباحث محمد عبادي من جامعة ستوكهولم عام 2008	المؤشّرات التي اعتمدها مجموعة من الباحثين في جامعة تايوان عام 2009
نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم عالٍ	متوسط المسافة التي يجتازها الفرد إلى المرافق العامة الأساسية
نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم متوسط(معهد)	نسبة الأفراد الذين تخدمهم المرافق العامة الأساسية
نسبة الأفراد الأميين	متوسط المسافة التي يجتازها الأفراد وصولاً إلى المدارس
نسبة الأفراد العاطلين عن العمل	متوسط المسافة التي يجتازها الأفراد وصولاً إلى المنشآت الصحية
نسبة الأفراد العاطلين عن العمل من أصحاب التعليم العالي	متوسط المسافة التي يجتازها الأفراد وصولاً إلى الفعاليات الثقافية
نسبة الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة العاطلين عن العمل	
نسبة الأفراد القادرين على المشاركة في الفعاليات الثقافية الإقليمية والمحلية ولكافة الأعمار	
نسبة المرافق العامة التي يستطيع ذوي الاحتياجات الخاصة من الوصول إليها	

المصدر : إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [18] و[22].

تربط المؤشّرات السابقة بين "المكان" وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يتوافق وتعريف المساواة المكانية، وبما يتوافق مع أهداف التخطيط الحضري المستدام، بحيث تشير القيم الناتجة إلى بيان الوضع التنموي الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للمجتمعات الحضرية وبيان درجة حصول الأفراد على متطلبات الحياة الأساسة بما يسهم مستقبلاً بوضع سياسات قادرة على تحسين القيم وتطويرها وانعكاس ذلك على حالة الدراسة، وتُعدُّ هذه المؤشّرات أحد الأدوات والمقاييس ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للتجمّعات البشرية بمستوياتها المختلفة باتجاه النتائج المنشودة للتخطيط الحضري المستدام وصولاً إلى تحقيق المساواة المكانية، وتمَّ الاستناد إلى مجموعة أخرى من المؤشّرات اعتمدها المكتب المركزي للإحصاء وفقاً لبيانات عام 2011 خاصة بمدينة دمشق وريفها الملاصق، وسيتم تطبيق المؤشّرات على حالة الدراسة لبيان أوجه التفاوت التنموي بين مدينة دمشق وريفها، ومدى تحقّق المساواة المكانية (عمران، اقتصاد، بنية تحتية، خدمات) في المدينة.

4-5- التجارب العالمية في تحقيق المساواة المكانية

تمّ اختيار دولة البرازيل ومدينة برشلونة لدراسة تجربتهما التنموية لأنّهما تجربتان مختلفتان ومتكاملتان بالوقت ذاته، حيث تجمع هذه التجارب بين البعد الإقليمي والوطني والبعد المحلي من أجل التوصّل إلى سياسات إقليمية ووطنيّة ومحليّة بهدف تطبيقها على مدينة دمشق.

4-5-1 تجربة دولة البرازيل

تقع البرازيل في منطقة استوائية بأمريكا اللاتينية، وتبلغ مساحتها (965) كم2 وعدد سكانها حوالي (200) مليون نسمة وفقاً لإحصاءات عام 2011 [21]، وهي تتكون من خمسة أقاليم موضّحة بالشكل (2)، وتمَّ اختيارها لدراسة تجربتها التنموية كونها دولة نامية تتشابه في مشكلاتها وإمكانياتها وقاعدتها الاقتصادية المعتمدة على الزراعة والسياحة والخدمات مع سورية، إضافةً إلى أنَّ البرازيل استطاعت أن تحقّق نمواً اقتصادياً يُضاهي الدول المتقدمة ومع ذلك فهي تصنّف من عداد الدول النامية، فكان لابد من دراسة هذه التجربة لمعرفة أسباب ذلك.

ابتدأت البرازيل سياستها التخطيطية على كامل الدولة في نهاية السبعينات وهدفت الخطط الموضوعة بشكل أساسي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد، ولكنها ركّزت على إقليم الجنوب الشرقي كونه إقليم المدن الكبرى (ساوباولو وريو دي جانيرو) ووفّرت له البنية التحتية والخدمات اللازمة، فاستقطب الاستثمارت والأفراد من كامل البرازيل حتى أصبح يحوي (60)% من مجمل سكان البرازيل [21]، ليكون نتيجة ذلك بالمقابل ترديّاً تنموياً ملحوظاً في الأقاليم الأخرى ولاسيما الأقاليم الشمالية، لذلك ومع نهاية الثمانينات شهدت البرازيل العديد من الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي نظّمها الفقراء الذين حرموا من أبسط حقوقهم في السكن والعيش الكريم.

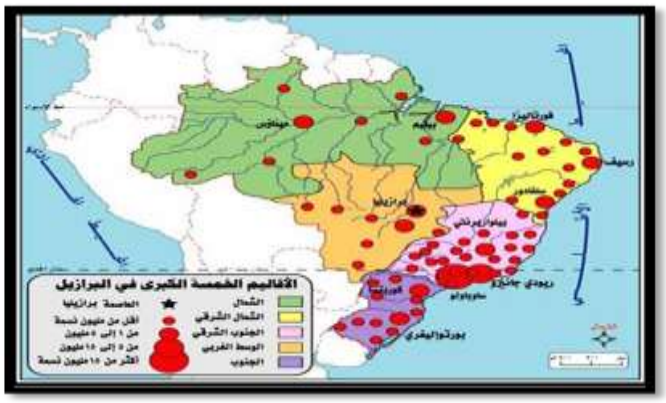

الشكل (2) : التباين المكاني للتوزّع السكاني في الأقاليم البرازيلية.
المصدر:المرجع [6]

حيث سجّلت البرازيل بداية التسعينات أعلى مستوى في الفرق بين (10)% الأكثر غنىً و(10)% الأكثر فقراً عالمياً، وأكثر من ثلثي سكان الأرياف (أي مايعادل 20 مليون نسمة) يعاني أغلبهم من الإقصاء والتهميش والبطالة ويعيشون أوضاعاً متردية [20]، عندها تنبّهت الحكومة البرازيلية إلى الفجوة التنموية

التي أحدثتها سياستها التخطيطية بين الأقاليم نتيجة إتباع سياسات تنموية غير متوازنة ركّزت على أقاليم معينة دون أخرى، ويوضح الشكل(2) الأقاليم البرازيلية والتباين المكاني للتوزّع السكاني.

- **سياسات التخطيط الحضري المستدام في البرازيل**

اتّبعت البرازيل مجموعة من السياسات التخطيطية لاستدراك الاختلافات التنموية والتي ركّزت فيها على الأقاليم الأقل نمواً، بهدف خفض الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقة الجنوبية الشرقية وبقية البلاد، ومن أهمّ هذه السياسات:

- سياسات اقتصادية: تهدف هذه السياسات إلى التركيز على الأقاليم الضعيفة تنموياً من خلال تأمين فرص عمل كافية بما يحقّق تنمية اقتصادية فاعلة ومن أهمّ السياسات المتّبعة:

-التركيز على المزايا النسبية لكل إقليم وإعطائها الأولوية من أجل تطويرها، فالأقاليم الزراعية مثلاً أُعطيت الأولوية فيها لتطوير أنظمة الري ولربط الأنهار ببعضها وبناء السدود اللازمة.

-سياسات الإصلاح الزراعي من خلال تقديم القروض للفلاحين وعائلاتهم ومساعدتهم لزراعة أراضيهم وخاصة في إقليم الشمال، ومن ثَمّ توفير فرص عمل مناسبة وتأمين الاحتياجات الغذائية الكافية.

-بناء العاصمة برازيليا داخل البلاد لفك العزلة بين الشمال والجنوب وجذب الاستثمارات إلى المناطق الداخلية وخاصة الشمالية من خلال إعطاء امتيازات ضريبية مخفّضة مقارنةً بباقي الأقاليم [17].

-تنشيط قطاع السياحة ولاسيما في الأقاليم الوسطى وذلك من خلال الاهتمام بالموارد الطبيعية التي تمتلكها البرازيل من غابات وشواطئ وجبال وأنهار وربطها بالخدمات وتزويدها بالبنية التحتية والمرافق المطلوبة، إضافةً إلى ابتكار فكرة (سياحة المهرجانات) من خلال تفعيل التراث الشعبي البرازيلي لجذب السياح، ونجحت هذه السياسات حتى الوقت الراهن باستقطاب (5) ملايين سائح سنوياً [20].

- سياسات اجتماعية: تهدف هذه السياسات إلى تحقيق تنمية اجتماعية عادلة كونها تركّز على أكثر الفئات السكانية تهميشاً وهذه السياسات هي :

-سياسات المعونات الاجتماعية كطرق مباشرة لحل مشكلة الفقر، وهو برنامج ابتدأ منذ منتصف التسعينات ولازال مستمراً حتى الوقت الراهن في كافة أقاليم ومدن البرازيل، حيث تمّ ربط هذه المعونات بشروطٍ صارمةٍ تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها إلى المدارس والالتزام بحصولهم على اللقاحات بشكلٍ منتظمٍ، إضافةً إلى برامج اجتماعية (تعليم ، تدريب) ركّزت على المرأة بشكلٍ أساسي لتدريبها وتأمين فرص العمل لها بغية تحسين مستوى معيشة الأسرة [26] .

-اتّباع نظام الموازنة التشاركية "Participatory Budgeting": كسياسة عمل وأداة يمكن من خلالها تطبيق مبادئ وتوجّهات الحكم الحضري الرشيد بالتعاون مع كافة فئات المجتمع والقطاع الخاص، وترتبط الموازنة التشاركية مع عملية تخطيط المدينة حضرياً، وتمّ تطبيق هذا النظام عام 1989 في مدينة (بورتو اليغري Porto Alegre,) البرازيلية [26]، وتتّصف الموازنة التشاركية بأنَّها آليّة يُتاح من خلالها أن يكون لكلّ حيٍّ حق التصويت على التوزيع السنوي للاستثمارات، والحقّ في وضع الخطط والربط بين العملية الديمقراطية ونتائجها الملموسة والمحددة، والتي تكون على شكل خدمات أساسة ومشاريع إسكان ومراكز صحية وبنية تحتية مما ينعكس على حياة السكان المحليّين بشكلٍ إيجابيٍّ خاصة في مناطق الفقر الحضري.

- سياسات إسكانيّة وبيئية: وتشمل مشاريع إسكانيّة تهدف إلى استبدال المئات من الأكواخ بشقق سكنيّة شعبيّة منخفضة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، ويُدفع ثمنها من خلال مبالغ بسيطة شهرياً، بأقساط تمتدّ من (15– 20)

سنة وما يزال المشروع مطبّقاً حتى الوقت الراهن [26]، إضافةً إلى وضع قوانين صارمة وحازمة لمنع إنشاء أيّ سكن عشوائي جديد تحت طائلة الحبس لسنوات، وخاصة في المدن الرئيسة وعلى ضفاف الأنهار مثل برازيليا وكورتيبا، وإحاطة التجمّعات العشوائيّة بأحزمة خضراء منعاً لامتدادها.

▪ سياسات إدارية: وتشمل اللامركزية في اتّخاذ القرارات ومنح سلطات كبيرة للمجالس المحلية، وإشراك السكان في وضع واتّخاذ قرار إدارة المشاريع وتنفيذها على كافة المستويات.

كان من نتيجة السياسات السابقة تقليص التباينات المكانية بشكل كبير بين الأقاليم الجنوبية والشمالية والوسطى، وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق المساواة المكانية ضمنها، إلّا أنَّ فشل تنفيذ بعض السياسات التخطيطية والبرامج التنموية والبطء في تنفيذ أخرى أدّى إلى وجود التباينات المكانية وإن كانت بدرجة أقل من قبل، فإذا كانت البرازيل قد حقّقت قفزة اقتصادية مهمة جعلتها من كبار المنتجين على الصعيد العالمي (الأولى في أمريكا اللاتينية و العاشرة عالمياً) [3]، فإنَّ التوزيع غير المتوازن للموارد ولاسيما بين الأقاليم أدى إلى تفاوتات اجتماعية واضحة جعلت البلاد تصنّف ضمن دول العالم النامي، ولكنّ السياسات الموضوعة لاستدراك التباين التنموي وتحقيق المساواة المكانية هي سياسات مهمّة ينبغي الاستفادة منها بما يفيد حالة الدراسة.

4-5-2 تجربة مدينة برشلونة

تُعدُّ برشلونة المدينة الأكثر كثافةً في إقليم كاتالونيا في اسبانيا، مساحتها (101) كم^2، ويُقدَّر عدد سكانها بـ (1.6) مليون نسمة وفقاً لإحصاءات عام 2011[15]. وهي مركز اقتصادي رئيس و واحدة من أهمّ موانئ أوروبا على المتوسط ومركز ثقافي ووجهة سياحية، تمّ اختيار مدينة برشلونة لدراسة سياستها في التخطيط الحضري المستدام كونها رائدة في وضع سياستها التخطيطية التي ابتدأت من المناطق المهمّشة التي تشكل عبئاً على الحكومة لتحوّلها إلى مناطق جاذبة انعكست عائداتها على كافة مناطق المدينة، وتباعاً كافة مدن الإقليم. انقسمت مدينة برشلونة إلى عدة مناطق تنموية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات نتيجة محدودية مشاريع التنمية وتركّزها في مناطق معينة دون أخرى [25]، أدت هذه التباينات المكانية إلى ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث انتشر الفقر والبطالة والأمراض الصحية والتلوث وازداد الجهل والتخلف وارتفعت نسبة الجرائم في مناطق السكن العشوائي وانعدمت المساواة، بالمقارنة مع المناطق الغنية الأخرى. ونتيجة لما سبق، كان لابدّ من اتّباع سياسات تخطيطة مستدامة قادرة على تحسين مستوى معيشة الأفراد وإيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها برشلونة وصولاً إلى تحقيق المساواة المكانية.

▪ سياسات التخطيط الحضري المستدام في مدينة برشلونة

اتّبعت مدينة برشلونة العديد من السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي والمساواة المكانية و سَيتمُّ التركيز على أهم سياستين تميزت بهما الخطط التنموية في المدينة وهما:

-الارتقاء بالمناطق المهمّشة، حيث قامت الحكومة المحلية في السبعينات بالتخطيط للحدث الأهمّ في أوروبا وهو أولمبياد عام 1992[16] ، فتمّ اختيار مكان الستاد الأولومبي منطقة (آل ريفال) أكثر المناطق فقراً وبؤساً في المدينة، ثمَّ بدأت الحكومة اتّخاذ سياسات عديدة للارتقاء بهذه المنطقة حتى تتهيأ لاستقبال الأولمبياد ومايرتبط به من استثمارات وسياح، فكان مجموع الاستثمارات المرتبطة بشكلٍ مباشر بالأولمبياد يزيد عن (8) مليار دولار[16]، تمَّ فيها تطوير البنية التحتية الرياضية لربط هذه المنطقة المهمّشة بباقي المناطق المتطورة ببنية تحتية طرقية مستدامة

تعتمد على النقل العام بالدرجة الأولى، ونتيجة الأولمبياد نمت كافة القطاعات في المدينة (شبكة الطرق، نظام الصرف الصحي، المناطق الخضراء، القطاع العمراني)، ممّا خلق سوق عمل فاعل قدَّم فوائد عديدة لمدينة برشلونة ومن ثَمّ اسبانيا ككل، وبذلك تمكّنت الحكومة من الارتقاء بإحدى أكثر المناطق المهمّشة لتحوّلها إلى أهمّ مناطق الاستثمار والنمو الاقتصادي في الإقليم.

-سياسات الإحياء الحضري وهي سياسات تهدف إلى إعادة استعمال واستثمار الفراغات القديمة والحديثة بطريقةٍ جديدةٍ ومبتكرةٍ من أجل جذب الأنشطة والمستثمرين واستقطاب الأيدي العاملة، ومن ثَمّ الاستفادة من الفراغات غير المشغولة بهدف تقديم مشاريع متكاملة تتضمّن الإسكان والمعرفة والإبداع، وذلك لخلق مراكز ومناطق حضرية أكثر تنافسيّة واستدامة، وتطبّق سياسات الإحياء الحضري عادةً في المناطق القديمة والمهملة، وضفاف الأنهار والبحار، والمناطق الصناعية والتجارية والموانئ القديمة، بما يحقّق عدالة ومساواة في الاهتمام بكافة المناطق الموجودة دون تفضيل منطقة عن أخرى، والنهوض بها سويّةً من أجل تحسين الواقع العمراني والتخطيطي لها، طُبّقت هذه السياسة في كافة أنحاء أوروبا ضمن توجّهات المفوضيّة الأوروبيّة إلّا أنّ التطبيق المتميّز لها كان في برشلونة وباريس [23]، ويوضّح الشكل(4) المراحل التي مرّت بها السياسات التنموية في برشلونة.

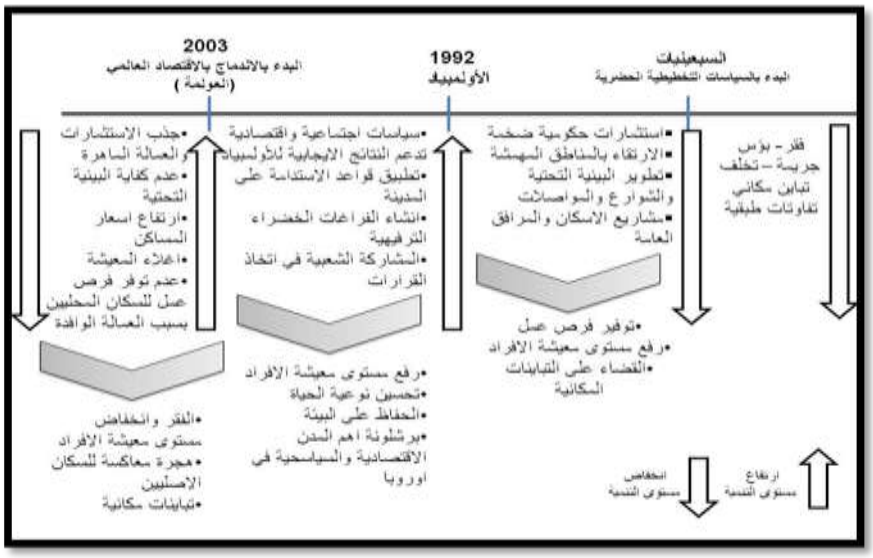

الشكل (3) المراحل التي مرت بها السياسات التنموية في برشلونة.

المصدر : إعداد الباحثة

على الرغم من النجاح الكبير الذي حقّقته مدينة برشلونة بأن تصبح من أهمّ المدن في أوروبا، إلّا أنّ الاستقطاب الكبير الذي حقّقته لكافة الاستثمارات والموارد البشرية أدّى إلى تحويلها لمدينةٍ مكتظةٍ جداً، لدرجة أنّ البنية التحتية والمساكن لم تَعُد قادرة على استيعاب هذا الكمّ الهائل من الاستثمارات والهجرات، مما أدّى إلى هجرة عكسية للسكان الأصليين خارج برشلونة بسبب عدم إمكانية تحملهم تكلفة المعيشة فيها.

من خلال ماسبق، يتّضح أن تجربة البرازيل تتّسم بكونها شموليّة تركّز على ضرورة وجود خطط تنموية وطنية تنتشر على كامل المدن والأقاليم، بينما تشير تجربة برشلونة إلى أنّ السياسات الموجهة إلى أماكن معينة قادرة على تحقيق تنمية واعدة ومن ثَمّ مساواة مكانية حقيقية على أن ترتبط بسياسات وطنية مستدامة تجنباً لظهور مشكلات

وتحدّيات أخرى، تعتبر دراسة التجارب التنموية موضوع هام لاستخلاص أهمّ سياسات التخطيط الحضري المستدام القادرة على تحقيق المساواة المكانية والاستفادة من إيجابيات هذه التجارب وتلافي سلبياتها عند دراسة مدينة دمشق.

4-6- مدينة دمشق والتحديّات التنموية المعيقة للمساواة المكانية

دمشق عاصمة الجمهوريّة العربيّة السوريّة، وهي المركز السياسي والثقافي الأول في الدولة، وهي من أقدم مدن العالم، لايمكن دراسة مدينة دمشق بعيداً عن محيطها المباشر الملتصق بها جغرافيّاً وإداريّاً وتنظيميّاً وهو ريف دمشق، لذلك ستشمل الحالة الدراسية إقليم دمشق الكبرى باعتبار أن المحافظتين ملتصقتان بشكل كبير حيث لا تبتعد مناطق ونواحي محافظة ريف دمشق عن المركز أكثر من (1) كم، ومن ثَمّ فهي حالة تخطيطيّة خاصة، إذ يشير التركيب المورفولوجي إلى وحدة وتلاحم كبير بين المحافظتين يصعب معها إمكانية فصلهما إدارياً وتخطيطياً. يمثل الإقليم مايعادل (1.77)% من مساحة سورية، ويسكنه قرابة (4.5) مليون نسمة أي مايعادل (19)% من سكان سورية وفق إحصاءات عام2011 [9]. تعاني مدينة دمشق تحدّيات تنموية عديدة ظهرت نتيجة العديد من الأسباب أهمّها البطء في تنفيذ المشاريع، نقص التمويل، الزيادة الكبيرة في السكان والنمو الاقتصادي الكبير الذي ترافق مع نمو عشوائي للتجمّعات الصناعية داخل المدن وضمن محاورها الرئيسة إضافةً إلى عدم وجود خطط وطنيّة وفق تخطيطٍ إقليميٍ وطنيٍ موجّهٍ وسليم قادرٍ على نشر المشاريع التنموية بشكلٍ عادلٍ ومتوازن ومن ثَمّ تقليل التباينات التنموية، ونتيجة للأسباب السابقة ولمواكبة النمو السكاني والاقتصادي السريع وضعت الحكومة السورية العديد من الخطط والمشاريع التنموية منذ ستينات القرن الماضي التي عملت على مواجهة هذه التحدّيات التنموية، إلّا أنّ الأنظمة المؤسساتيّة والإداريّة والتخطيطيّة لم تحقّق كامل الأهداف الموضوعة، إضافةً إلى عدم تكامل مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدوام مع الخطط الخمسيّة وتنفيذها في سورية، ونتيجةً لما سبق تعاني مدينة دمشق العديد من التحدّيات التي تتمثّل في:

-التركّز الاقتصادي الكبير في المحافظات الرئيسة وخاصةً تلك المتوضعة على المحور التنموي الأهمّ في سورية (درعا- دمشق - حمص- حلب)، وقد صاحب هذا تركّزاً سكانيّاً كبيراً نتيجة فرص العمل الموجودة ممّا أدّى إلى هجرة إقليمية من باقي المحافظات تجاه المحافظات الرئيسة مثل حلب ودمشق وحمص واللاذقية، ومن ثَمّ تركّزت عائدات التنمية في محافظات دون أخرى مما أدى إلى تباين إقليمي واضح وكبير.

-النقص في الموارد المحلية والإقليمية الموجودة ولاسيما المياه والقطاع الزراعي، فالزيادة السكانية أدّت إلى توسّع عمراني تسبّب في الضغط على الأراضي الزراعية في المناطق المجاورة، ومن ثَمّ تقليص المناطق الخضراء والغابات والأراضي الزراعية واستنزاف جائر للموارد الموجودة وخاصة المائية، حيث تراجعت نسبة المناطق الخضراء في المدينة ولاسيّما الغوطة الشرقية والجنوبية بنسبة أكثر من (50) % وأصبح العمران يشكل سوار يطوق دمشق ويشكل تهديداً للموارد الطبيعية والبيئية التي لم تعدّ كافية للمدينة [12].

-تركّز الخدمات الرئيسة في مراكز المدن نتيجة وجود البنية التحتية الأساسية واللوجستية، الأمر الذي أدّى إلى نموٍ عمرانيٍ سريعٍ على أطراف المدن نتيجة القرب الجغرافي من هذه الخدمات، كما أن التوزيع غير المتوازن للاستثمارات بين المدينة وريفها أدّى إلى نشوء ظاهرة السكن العشوائي التي باتت تشكّل أكثر من (40)% من مساحة مساكن دمشق ومحيطها الحيوي[12]، ويوضح الشكل (4) التحديات التنموية السابقة.

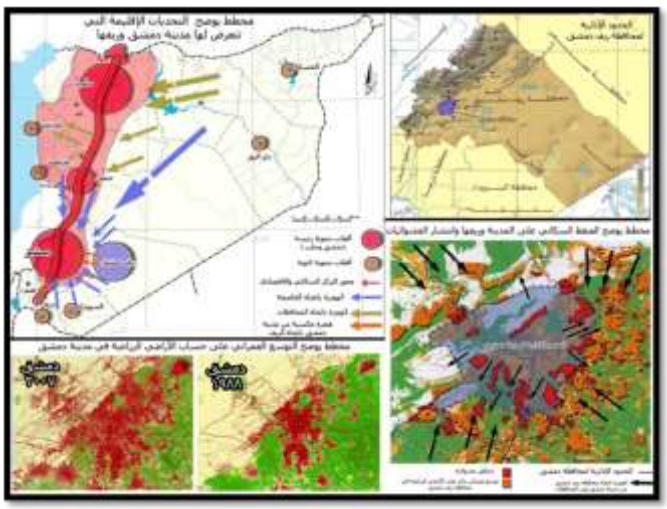

الشكل (4) التحديات التنموية التي تواجه مدينة دمشق على المستويين الإقليمي والمحلي.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [6] و [7] و [8] و [9] و [10].

يتّضح من الشكل السابق الضغط العمراني والاقتصادي الكبير على مدينة دمشق المحدودة جغرافيّاً وتخطيطيّاً والتوسّع العشوائي للريف المحيط ممّا سبّب العديد من المشاكل الاجتماعية حيث السكن غير الصحي، تدني مستوى المعيشة، ارتفاع نسب الجريمة، والعديد من المشاكل البيئية مثل التلوث البصري والسمعي والبيئي، ومحدوديّة المناطق الخضراء ومن ثَمّ فإن مستقبل النمو الإقليمي والمحلي لمدينة دمشق لايتّجه نحو الاستدامة، ليكون محصّلة ذلك انعدام المساواة المكانية واختلال سكاني ومكاني واضح وفيما يلي شرح عن أهمّ المؤشّرات التنموية التي تؤكد على ذلك.

- المؤشّرات التنموية لقياس المساواة المكانية في مدينة دمشق

لوضع الخطط التنموية أو السياسات التخطيطية القادرة على مواجهة التحدّيات التنموية التي تعاني منها مدينة دمشق وصولاً إلى تحقيق مساواة مكانية حقيقية، فإنه لابد من دراسة المؤشّرات التنموية التي تقيس المساواة المكانية وفق ما يتوافر من إحصاءات، إضافة إلى مؤشّرات أخرى تنموية ذات طابع اجتماعي وخدمي بالدرجة الأولى كون المساواة المكانية تدرس العلاقة بين الانسان والمكان، وتخلص هذه الدراسة لتحليل هذه المؤشّرات من أجل وضع سياسات تنموية مناسبة قادرة على تعظيم نقاط القوة وإيجاد حلول لنقاط الضعف بما يقلص التباين التنموي الموجود، ويوضح الجدول(2)مؤشّرات قياس المساواة المكانية في مدينة دمشق وريفها.

الجدول (2)مؤشّرات قياس المساواة المكانية في مدينة دمشق وريفها.

المؤشّرات	دمشق	ريف دمشق	المعدل الوطني
عدد السكان بالألف	1754	2836	
معدل النمو السكان بالألف (2000-2010)	13.3	34.1	
درجة التحضر %	100	65	
نسبة سكان المحافظة من مجموع سكان سورية %	9	12.7	
الكثافة السكانية (نسمة /كم2)	1046	160.6	

المعدل الوطني للهجرة الداخلية الصافية	12.6-	21	
نسبة الفقر %	5.8	20.4	11.5
معدل البطالة %	9.1	8.2	14.9
نسبة المشتغلين الحاصلين على الشهادات الجامعية من مجموع عدد المشتغلين %	14.6	9.1	
نسبة السكان الحاصلين على(معهد) %	12.3	7.5	
نسبة السكان الحاصلين على التعليم العالي من مجمل عدد السكان %	9.71	6.2	
نسبة الأمية %	6.78	9.71	15.6
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 ولادة	16.1	22.4	20
متوسط عمر الأفراد	76	76	
متوسط نصيب الفرد من المساحة الطابقية (م2/فرد)	18.9	17.8	
عدد الجرائم المسجلة (جنايات وجنح) لكل (100,000) شخص (2006-2010)	1461	564	
نسبة المناطق الخضراء من مجمل مساحة المحافظة % تشمل (الأراضي المزروعة والمروج والمراعي والحراج)	0.6	74.2	
نسب المساكن الموصولة بالصرف الصحي %	97.3	95.7	98.7
نسب الإمداد بالمياه الآمنة %	99.4	95.5	83.1

المصدر: عمل بالباحثة بالاستناد إلى المراجع [6] و[8] و[9] و[10] و[13] و[14] .

نستنتج من الجدول السابق مايأتي:

-التركّز السكاني الحضري الكبير في كلتا المحافظتين، حيث تبلغ نسبة التركّز السكاني في محافظة دمشق وريفها مايقارب (23)% من نسبة التركّز السكاني في سورية ، وهي نسبة كبيرة جداً، وقد ترافق ذلك مع

ارتفاع لأسعار العقارات وإيجاراتها في مدينة دمشق، واستقطاب السكان نتيجة ازدهار القطاع الاقتصادي والتعليمي والخدمي في المدينة ومن ثَمّ حدوث هجرة عكسيّة من المدينة تجاه الريف المحيط، وتوضّح آخر دراسة تم إجراؤها عن الهجرة للداخلية في سورية أن دمشق تُعدُّ المدينة الأكثر طرداً للسكان بعد القنيطرة وذلك بسبب غلاء المعيشة ومحدودية الأراضي وعدم إمكانية التوسع العمراني، والتلوث الشديد، بالمقابل فإن محافظة ريف دمشق هي الأكثر جذباً على مستوى سورية ككل.

-ارتفاع نسبة الأفراد المتعلمين (تعليم عالٍ ومتوسط) في دمشق بدرجة تفوق ريف دمشق بمقدار الضعف وذلك نتيجة تركّز أغلب المراكز التعليمية العليا والمتوسطة ضمن حدود المدينة، ومع ذلك ترتفع نسبة البطالة في مدينة دمشق عن ريفها بسبب قبول سكان الأرياف بأجور أقل من سكان المدينة إضافةً إلى رغبة سكان المدينة بالحصول على وظائف تتناسب وتعليمهم بالدرجة الأولى وهو أمر لايشكّل أهمّية بالنسبة إلى سكان الريف، ومن ثَمّ فان الموارد البشرية المتعلمة الموجودة في المدينة لايتمُّ استثمارها بالشكل الصحيح.

-أدّت عملية الجذب السكاني والاقتصادي تجاه ريف دمشق في السنوات العشر الأخيرة إلى ارتفاع نسبة السكن العشوائي وهي نسبة تقارب النصف تقريباً، مما يعني استنزاف هذه المناطق العشوائية للموارد الطبيعية الموجودة، واستهلاك جائر لموارد الطاقة كالكهرباء باعتبار أن مصادر استجرار الطاقة الموجودة في المنازل غير نظامية، إضافةً إلى سوء وضع الصرف الصحي في بعض المناطق ومن ثَمّ تلويث الموارد المائية الموجودة وخاصة الجوفية منها.

-تُعدُّ نسب إمداد المياه الآمنة في مدينة دمشق وريفها من النسب المرتفعة مقارنةً بالمعدّل الوطني، وذلك يرجع إلى كون الإقليم ككل إقليماً مستقطبا للسكان والاستثمارات من باقي أقاليم الدولة، إلّا أنَّ محدودية محطات المعالجة في الريف الدمشقي أدّت إلى تلوثٍ كبيرٍ وواضحٍ في المناطق الزراعية وفروع الأنهار لاسيما في الغوطة، كما أدى إلى خروج أكثر من (75)% من الآبار من الخدمة وإقفالها بسبب التلوث الشديد بالنترات(النتروجين) [14].

-ارتفاع نسب الجريمة في محافظة دمشق بشكل كبير، وهي الأعلى على مستوى الدولة، تليها مباشرة محافظة ريف دمشق وفقاً لنتائج المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011، ويعود ذلك الى التركّز السكاني الكبير وما يترافق معه من آثار سلبية تؤثر في البنية المجتمعية الموجودة.

-تدهور بيئي ملحوظ وبشكلٍ خاص ضمن محافظة دمشق، حيث أدّى العمران المكتظ والكثيف إلى محدودية (النطاق الاخضر)، كما أن نسبة المناطق الخضراء في محافظة ريف دمشق قد انخفضت بشكل كبير وفق دراسات وزارة الإدارة المحلية، حيث كانت تبلغ نسبة المناطق الخضراء في المحافظة في بداية الثمانينات (95)% من مجمل مساحة المحافظة، بينما تبلغ حالياً (74.2)% وهذا التدهور البيئي في ازدياد ما لم يتم اتّخاذ الاجراءات القانونية والتخطيطية المناسبة [14].

واستناداً إلى ما سبق، فإن قيم المؤشّرات تُظهر أن النمو السابق والحالي والمستقبلي لكافة القطاعات في إقليم دمشق الكبرى ليس مستداماً اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وبيئياً، ولايتّجه نحو الاستدامة، كما تشير القيم إلى وجود تباين سكاني عالٍ بين المدينة والريف، واختلال مكاني واضح اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومن ثَمّ عدم المساواة المكانية بين محافظة دمشق وريفها، وبين الإقليم ككل وباقي أقاليم الدولة.

لذلك عند وضع السياسات التنموية لابد من أن تراعي نتائج المؤشّرات السابقة، للوصول إلى خطّة تنموية تنطلق من الواقع وتحاكيه، وتعالج التحدّيات التي تتعرض لها المدينة وريفها وفق الأولويّات الملحّة، مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة، ومدى قدرة الكوادر والمؤسسات على تنفيذ هذه الخطة، فلا يجب أن يتمّ المغالاة في الخطة التنموية حتى لا تفشل عند التنفيذ، كما ينبغي أن تنطلق من الواقع بإيجابياته وسلبياته وإمكانياته بهدف تحقيق نمو اقتصادي تنعكس عائداته بشكلٍ عادلٍ على كافة الأقاليم والمناطق لتحقيق المساواة المكانية.

- **توجّهات التخطيط الحضري المستدام في مدينة دمشق**

حتى يتمكّن التخطيط الحضري المستدام من تحقيق المساواة المكانية في مدينة دمشق، لابد من أن يتم تحديد التوجّهات التنموية المكانية للمدينة في ضوء الاستثمار الأمثل للموارد والقدرات المحلية لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وبالاستناد إلى المحدّدات والمؤشّرات السابقة تمّ صياغة بعض التوجّهات التخطيطية الحضرية بما يتوافق ومدينة دمشق كما يأتي:

-تعزيز أقطاب تنموية تدعم المركز الرئيس للمدينة وتسهم في نمو الأقاليم (اقتصادية "التل"– تعليمية "قطنا وغباغب"– صناعية "الكسوة، الضمير، عدرا العمالية") على أن تكون هذه الاقطاب مستقلّة ومستقطبة للاستثمارات بما

يساهم في منع الهجرة السلبية تجاه المركز ويخفّف الضغط عن المدينة وتخلق علاقات فعّالة وتبادلية بين دمشق وهذه الأقطاب.

-التأكيد على التوسّع المحوري نحو (محور الشمال الشرقي) ضمن نواحي (القطيفة ومعلولا ودوما) الذي يربط دمشق بحمص، إضافةً إلى كونها مناطق جافة وأراضيها واسعة قادرة على استيعاب الزيادات السكانية على طول امتداد الطريق دون إضرار بالمدينة والابتعاد عن وادي القلمون ومحيط منطقة التل كونها تُعدّ المنطقة الأهمّ في دمشق لتعويض الفاقد من المياه الجوفية، ولابدّ من الحفاظ عليها، فالحوض المائي لمدينة دمشق والمناطق المحيطة بها هو حوض مغلق محدود الموارد المائية الأمر الذي يتهدّدها بالعجز المائي.

-توجيه العمران نحو محور الجنوب تجاه الإقليم الجنوبي (نحو درعا) مع الابتعاد عن منطقة الكسوة كونها تعدُّ ثاني أكبر المناطق قدرة على تعويض الفاقد من المياه الجوفية.

-ربط العاصمة مع دول الجوار ولاسيّما بيروت وعمان وبغداد لتحقيق التعاون والتكامل مع الدول المجاورة.

-الحفاظ على الأراضي الزراعية في المنطقة الغربية من جبال القلمون، والحفاظ على المنطقة الجبلية الشمالية الغربية (زبداني- وادي بردى- سرغايا- عين الفيجة) مناطق توزيع المياه للإقليم والمناطق الشرقية كونها تتضمن الغوطة التي تمر بها فروع نهر بردى وتنمية الزراعة فيها وعدم المباشرة بأية تنمية صناعية أو توسّع عمراني.

-تفعيل التوجّه العمراني نحو المحور الدولي الجديد المقترح من قبل هيئة التخطيط الإقليمي ضمن الإطار الوطني وهو محور يبعد عن المحور الرئيس (درعا – دمشق –حمص –حلب) مسافة تتراوح بين (40 و 80) كم تجاه الشرق [12]، بما يخفّف الضغط عن المحور الموجود ويدعم توجيه العمران شرقاً يتبع ذلك تَشكّل أقطاب قوية جديدة لاسيّما على عقد التقاطع مع المحاور الشرقية الغربية، ويوضح الشكل (5) توجّهات التخطيط الحضري المستدام في مدينة دمشق وريفها.

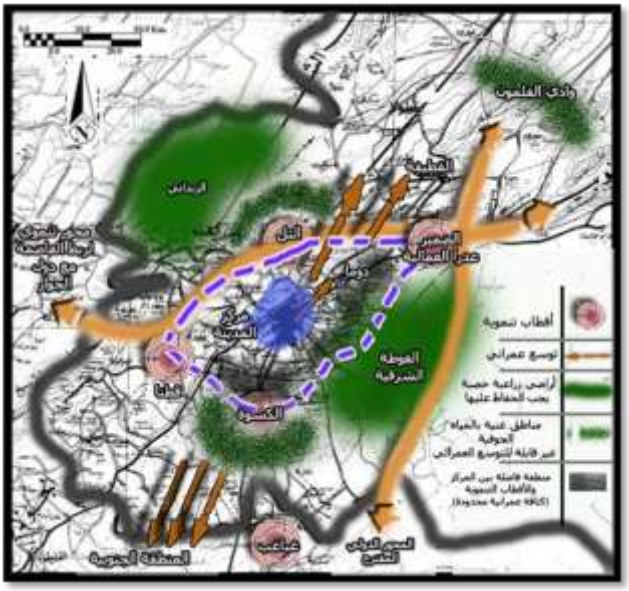

الشكل (5) التوجّهات التنموية المقترحة للعاصمة دمشق ومحيطها الحيوي.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [7] **و**[12].

وعملت الجّهات المعنية في سورية على تحديد العديد من التوجّهات التنموية للعاصمة دمشق، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية وبيئية متوازنة ضمن إطارٍ وطنيٍّ شاملٍ، من خلال العديد من الدراسات أحدثها دراسة التوجّهات الاستراتيجية للتنمية ضمن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي والذي أصدرته هيئة التخطيط الإقليمي، والذي وضّح أهمّ التوجّهات التنموية للأقاليم السورية بما فيها إقليم دمشق الكبرى.

لا يمكن تحقيق التوجّهات التنموية المكانية السابقة إلّا من خلال تضافر جهود المجتمع المدني وإدماجه في كافة القطاعات الاقتصادية والمؤسساتيّة على حدٍّ سواء، ليستمرّ العمل تحت إطار هذه التوجّهات لفترةٍ طويلةٍ قد تستمرُّ عقوداً لتحقق الأهداف المرجوّة من خلال سياسة تنمية تخطيطية مناسبة.

▪ السياسات التنموية نحو تحقيق مساواة مكانية فاعلة في مدينة دمشق

لابدَّ من أن تترافق التوجّهات التنموية بمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية القادرة على مواجهة التحدّيات التي تعاني منها مدينة دمشق، ولاسيما فيما يتعلق بتأمين الاحتياجات الأساسية لحياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم ومن أهمّ السياسات:

-سياسة الإحياء الحضري من خلال الارتقاء بالبنية التحتية الأساسة والبنية العمرانية للعديد من الفراغات المهملة وتلك ذات الطابع التاريخي، إضافةً إلى المناطق الطبيعية ضمن المدينة وهي كثيرة في دمشق وريفها وخاصة ضمن المدن القديمة والتاريخية في المدينة وريفها، على سبيل المثال: ضفاف نهر بردى، عشوائيات جبل قاسيون والمناطق العشوائية الأخرى التي تطوّق مدينة دمشق، وتتضمن هذه السياسة العزم على إنجاز عدد من المشاريع الترميميّة التأهيليّة ضمن مدىً زمني طويل ومن الضروري مساهمة القطاع الخاص ضمن هذه المشاريع لتأمين التمويل والدعم المادي اللازم.

-اتّباع نظام الموازنة التشاركية حتى تتمكن كل منطقة من تحديد أولوياتها من خدمات أساسية ومشاريع إسكان ومراكز صحية وبنية تحتية مما يحقّق احتياجات السكان وخاصة في المناطق الفقيرة والعشوائيات، ولا يمكن أن ينجح نظام الموازنة التشاركية إلّا من خلال لامركزية إدارية إقليمية.

-سياسات المعونات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي من خلال تقديم مبالغ مالية مناسبة للأسر الفقيرة لتأمين احتياجاتهم الأساسة على أن ترتبط هذه السياسة بضرورة تعليم الأطفال والنساء بما يحسّن الموارد البشرية الموجودة، ويمكن لأفراد المناطق المنظمة من ذوي الدخل المرتفع تخصيص مبالغ مالية لتحسين المناطق العشوائية الملاصقة لهم من خلال مجالس الأحياء، ومن أهمّ هذه المناطق في دمشق؛ تلك التي تتجاور فيها المناطق المنظمة التي يقطنها ذوو الدخل المرتفع مع العشوائيات في صورة تعكس تبايناً عمرانياً واضحاً ومايترافق معه مع تباين في الخدمات و مستوى المعيشة وعلى سبيل المثال: تنظيم كفرسوسة وكفرسوسة البلد، مزة فيلات ومزة جبل، المالكي والعشوائيات المنتشرة على جبل قاسيون، مشروع دمر ووادي المشاريع، حيث تسهم المعونات في تعزيز المشاعر الإيجابية لدى الفقراء بدلاً من إحساسهم بالإقصاء والظلم وعدم الرضا.

-استبدال المساكن العشوائية بمساكن شعبية بالتعاون مع القطاع الخاص وبأقساطٍ مريحةٍ تمتدُّ لسنواتٍ طويلةٍ، وتتوضّع بالقرب من الأقطاب التنموية المقترحة للتوسع العمراني في الأطراف بعيداً عن مركز المدنية، مع وضع قوانين حازمة لمنع إنشاء أي سكن عشوائي جديد.

-قروض زراعية صغيرة يتم تقديمها للفلاحين في المناطق الشمالية الغربية والقلمون والغوطتين من أجل التنمية الزراعية والريفية والتخفيف من هجرتهم باتّجاه العاصمة بما يحمي ما تبقى من الغوطة ويوفّر فرص عمل ويؤمّن الاحتياجات الغذائية الأساسة.

-توفير الخدمات اللازمة للمناطق السياحية الموجودة في دمشق وريفها، وتوفير منظومة نقل عام مناسبة حيث يشكّل مردوداً هاماً يدعم التنمية الاقتصادية في المدينة، وتشجيع فكرة السياحة الدينية لغنى مدينة دمشق وريفها بالأضرحة والكنائس والمساجد التاريخية ولاسيما في صيدنايا ومعلولا.

-برامج تمكين المرأة من خلال إنشاء ورشات عمل وتدريب تعمل على تعليم المرأة ومحو أميّتها وإتقانها لمهنة معينة، لتوفر فرص عمل لها ولاسيّما في الأرياف حيث تنتشر المناطق الفقيرة ويقلّ تعليم المرأة، ممّا يسهم بدوره برفع مستوى معيشة الأسرة ككل .

-استقطاب المستثمرين باتجاه الأقطاب التنموية المقترحة من خلال تقديم حوافز تشجيعية وإعفائهم من الضرائب وهذه السياسة اتّبعتها الحكومة منذ فترة ولكنها لم تعطِ الكثير من النتائج ، فلابدَّ من أن ترتبط هذه الحوافز بتوفير الطرقات اللازمة لربط هذه المناطق مع مراكز المدن المجاورة وتوفير البنى التحتية اللازمة، عندها سوف تتحول هذه الأقطاب إلى مناطق جذب استثماري وسوق للعمل.

إن التوجّهات التنموية والسياسات المقترحة هي مقاربة للوصول إلى خطة تنموية مستدامة تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدينة، بهدف الوصول إلى نمو اقتصادي تتوزع موارده بشكل عادل بين الأقاليم على مستوى سورية، وبين مدينة دمشق وريفها، وبين المناطق على مستوى المدينة، من أجل تقليص التباينات المكانية على كافة المستويات وتحسين مستوى معيشة الأفراد وتأمين احتياجاتهم الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة المكانية.

النتائج والمناقشة:

-يجمع التخطيط الحضري المستدام بين التنمية الريفية والحضرية، أي بين الريف والمدينة وعلى كافة المستويات، ويدرس العلاقة فيما بينهما، لذلك تُعدُّ سياسات التخطيط الحضري المستدام هامّة لمواجهة التحدّيات التي تعيق التنمية في المدن الكبرى والتي من ضمنها مدينة دمشق.

-يُعتبر حصول الأفراد على متطلباتهم الأساسية من سكنٍ مناسبٍ وخدماتٍ صحيةٍ وتعليميةٍ وفرص عملٍ من أهمِّ مؤشّرات تحقيق المساواة المكانية في المدن.

-نظراً للواقع الراهن والتحدّيات التنموية التي تواجه مدينة دمشق، وتبعاً للمعطيات والخصائص المحليّة لها، فإنَّ سياسات التخطيط الحضري المستدام قادرة على الارتقاء بالمناطق المهمّشة والمهملة ضمن المدينة وريفها وتنميتها بما يضمن توزيع الموارد الاقتصادية بشكلٍ عادلٍ وصولاً إلى تحقيق المساواة المكانية.

-لا يمكن الفصل بين مدينة دمشق وريفها عند وضع أية خطة تنموية، فالريف ملتصق بالمدينة ويحيط بها، حيث يُؤثِّر في المدينة ويَتأثَّر بها، فلابدَّ لسياسات التخطيط الحضري المستدام من الاستفادة من نقاط القوة والإيجابيات الموجودة في الريف لضمان تكامله مع المدينة بما يخفف الضغط عنها.

الاستنتاجات والتوصيات:

<u>وخلص البحث إلى تفعيل العمل بالتوصيات الآتية:</u>

-أهميّة تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المستدام، كونه استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية حضرية متوازنة، تتكامل فيها الأبعاد المكانية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية، وصولاً إلى تحقيق المساواة المكانية.

-التأكيد على أن تكون المساواة المكانية من أهمّ أهداف أية خطة تنموية وينبغي أن يرتبط تحقيقها بحصول الأفراد على متطلبات حياتهم الأساسية بما يضمن لهم حياة كريمة.

-أهميّة دراسة وتحليل الوضع الراهن لكل منطقة من مناطق المدينة وخاصة تلك التي تتضمّن إمكانيات تخطيطيّة اجتماعية عديدة لتحديد كافة المزايا النسبية الموجودة ومن ثَمّ وضع خطّة وإستراتيجية محليّة مناسبة للواقع القائم فيها.

-وأخيرا فإنّ مواجهة التحدّيات التنموية في مدينة دمشق تحتّم على الحكومة ترتيب الاحتياجات والأولويات والمشاكل بدقّة لوضع سياسات تخطيطية حضرية تستند على المؤشّرات التنموية الدقيقة على أن تشمل هذه السياسات المستويين الإقليمي والمحلي، وأن تتكامل فيها السياسات اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وإدارياً لتحقيق مساواة مكانية مستدامة .

المراجع :

[1] إبراهيم، مصطفى جليل. *آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق*، جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، مجلة ديالى، العدد 40، 2009.

[2] أبو عياش، عبد الاله. ، *الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي*، مجلة دراسات الخليج، السنة الخامسة، عدد كانون الثاني، 1979.

[3] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، *تخطيط المدن المستدامة : توجّهات السياسة العامة*، الأردن، 2009.

[4] الأمم المتحدة، *البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة*. تقرير الدورة التاسعة عشر ، منشورات الأمم المتحدة، نيروبي، 2007.

[5] الحجلة، د.خالد السيد محمد. *الطاقة الاستيعابية كمؤشر لعمليات التحضر المستدام دراسة حالة*. ورقة عمل أعدت لأسبوع العلم الرابع والأربعين، جامعة البعث، سورية،2004.

[6] الزيبق، نيفين. *استراتيجيات المساواة المكانية وتطبيقاتها في المدن : حالة دراسية مدينة دمشق*، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، سورية،2014.

[7] المخطط التنظيمي العام لمدينة دمشق، التقرير النهائي، إعداد الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية،2009.

[8] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2010.

[9] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011.

[10] المكتب المركزي للإحصاء، *الهجرة الداخلية في سورية*، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، سورية، 2009.

[11] ميّا، رولا. *أهمية التخطيط الاقليمي في عملية التحديث والتطوير في سورية: التحديات وأولويات العمل*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الثاني، سورية، 2009.

[12] هيئة التخطيط الاقليمي. *الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي توجهات استراتيجية للتنمية المكانية*، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، سورية، 2012.

[13] هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) . القضايا المشتركة عبر القطاعات، الفصل السادس، دمشق ، سورية، 2006.

[14] وزارة الإدارة المحلية والجمعية البريطانية السورية، المناطق الخضراء في المدن، برنامج تحديث الادارة البلدية ال (MAM)، دمشق، سورية،2009.

[15] Barcelona Field Studies Centre, *Barcelona's next post-Olympic Urban challenge,The Universal Forum of Cultures 2004*. Available from: http://geographyfieldwork.com/pdf/forum2004.pdf [Accessed 16 November 2010].

[16] BRUNT, F. An *Economic Analysis of the Barcelona '92 Olympic Games: Resources, Financing, and Impact*. Centre d'Estudis Olimpics i de l'Esport (UAB), 1995.

[17] CINQUINA, A. *Sustainable public urban transport systems: The case of Curitiba*, Lund University ,International Master's Program in Environmental Studies and Sustainability Sciences. LUMES 2006.

[18] EBRAHIM ,M. S. *Accessibility and Street Layout Exploring spatial equity in the modernist neighbourhood units*, Master Thesis in Urban Planning and Design , Stockholm, Sweden 2008.

[19] FISHER,E. *Sustainable Development and Environmental Justice: Same Planet, Different Worlds?*. 2003Vol 26:2, Sustainable Development journal, Spring, California, United States, 2003.

[20] FILHO,J. *Economic Integration, Poverty and Regional Inequality in Brazil*, University of São Paulo, Brazil,2008.

[21] HORRIDGE,M. *Non Member Countries Division, OECD Environment Directorate*, REDI TOURISM S.W.O.T. WORKSHOP REPORT,REDI Board & Tourism Committee, Centre of Policy Studies, Monash University, Australia. Mr. Krzysztof Michalak High Level, 2008.

[22] HSIEN LIAO,C; SHENG,C; WANTSOU,K. *Explore the spatial equity of urban public facility allocation based on sustainable development viewpoint*, Department of Urban Planning, National Cheng Kung University, Tainan 70101, Taiwan,2009

[23] REDONDO,J. *Global challenges and strategic spatial planning in the regon of catalonia*, Insitut d'Estudis Territorials, Barcelona field studies center,2010.

[24] RICHARD, H. W. *EUROPEAN UNION SPATIAL POLICY AND PLANNING*. LONDON CHAPMAN, 1996.

[25] SANCHEZ, J.E. *Societal Responses to Changes in the Production System: The Case of Barcelona Metropolitan Region*, Urban Studies, 1992.

[26] SERRA, M.V.; Dowall, David E.; Motta, Diana; Donovan, Michael. *Urban land markets and urban land development: An examination of three Brazilian cities: Brasilia, Curitiba and Recife*, Working paper - Institute of Urban and Regional Development, 2004.

References:

[1] Barcelona Field Studies Centre, Barcelona's next post-Olympic Urban challenge,The Universal Forum of Cultures 2004. Available from: http://geographyfieldwork.com/pdf/forum2004.pdf [Accessed 16 November 2010].

[2] BRUNT, F. An Economic Analysis of the Barcelona ’92 Olympic Games: Resources, Financing, and Impact. Centre d’Estudis Olimpics i de l’Esport (UAB), 1995.

[3] CINQUINA, A. Sustainable public urban transport systems: The case of Curitiba, Lund University ,International Master's Program in Environmental Studies and Sustainability Sciences. LUMES 2006.

[4] EBRAHIM ,M. S. Accessibility and Street Layout Exploring spatial equity in the modernist neighbourhood units, Master Thesis in Urban Planning and Design , Stockholm, Sweden 2008.

[5] Safwan AlAssaf, An Intelligent Spatial Data Base for Strategic Housing Management, International Regional and Planning Studies / Middle East Forum, 1996, 41-61.

[6] FISHER,E. Sustainable Development and Environmental Justice: Same Planet, Different Worlds?. 2003Vol 26:2, Sustainable Development journal, Spring, California, United States, 2003.

[7] FILHO,J. Economic Integration, Poverty and Regional Inequality in Brazil, University of São Paulo, Brazil,2008.

[8] Safwan AlAssaf, Towards Better Climatic Responses in Architectural and Urban Design, College of Architecture, Al Baath University,2002.

[9] HORRIDGE,M. Non Member Countries Division, OECD Environment Directorate, REDI TOURISM S.W.O.T. WORKSHOP REPORT,REDI Board & Tourism Committee, Centre of Policy Studies, Monash University, Australia. Mr. Krzysztof Michalak High Level, 2008.

[10] HSIEN LIAO,C; SHENG,C; WANTSOU,K. Explore the spatial equity of urban public facility allocation based on sustainable development viewpoint, Department of Urban Planning, National Cheng Kung University, Tainan 70101, Taiwan,2009.

[11] REDONDO,J. Global challenges and strategic spatial planning in the regon of catalonia, Insitut d'Estudis Territorials, Barcelona field studies center,2010.

[12] Alshaikh R, said N, issa Y. Contemporary vision of architecture that is in harmony with its place. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series; 2011; 33: 223–241.

[13] Alshaikh R, Nassra M, Kannab C. Modern membrane coverings and their usage standards in long span structures. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series; 2014; 36: 395–415.

[14] RICHARD, H. W. EUROPEAN UNION SPATIAL POLICY AND PLANNING. LONDON CHAPMAN, 1996.

[15] SANCHEZ, J.E. Societal Responses to Changes in the Production System: The Case of Barcelona Metropolitan Region, Urban Studies, 1992.

[16] Safwan AlAssaf, A Conceptual Model for housing Planning Information System, Arab Cities Organization (G.C.A.C.O) 10th, Dubai 3, 1994, 2475-2524.

[17] Safwan AlAssaf, Data and Information requirements for Housing Planning, Arab Cities Organization (G.C.A.C.O) 10th, Dubai 3,1994, 2445-2473.

[18] SERRA, M.V.; Dowall, David E.; Motta, Diana; Donovan, Michael. Urban land markets and urban land development: An examination of three Brazilian cities: Brasilia, Curitiba and Recife, Working paper - Institute of Urban and Regional Development, 2004.

[19] Safwan AlAssaf, Methods of Predicting Housing Requirements for Local Housing Policy in Syria , Beirut Arab University Publication, 1995,137-155.